المديـــر السابـــق لبرنامـــج (النفط مقابل الغذاء) تلقى ١,٢ مليـون دولار مـــن الرشـــاوى

واشنطن (اف ب) - اتهمت لجنة برلمانية اميركية تحقق في فضيحة "النفط مقابل الغذاء" ان بينون سيفان المدير السابق لهذا البرنامج الذي كان مخصصا للتخفيف من معاناة الشعب العراقي خلال الحظر (١٩٩٠-٢٠٠٣) تلقى رشاوى تبلغ ٢،١مليون دولار في الاقل.

وقال فريق اللجنة الفرعية الدائمة حول التحقيقات ان "وثائق عراقية تشير الى ان سيفان كسب حوالى ١,٢ مليون دولار باهتمامه بكوبونات شراء النفط".

وتجري اللجنة تحقيقا حول عمليات اختلاس اموال جرت في اطار هذا البرنامج الذي كان يسمح لنظام صدام حسين ببيع كميات من النفط باشراف الامم المتحدة لشراء مواد غذائية وادوية للشعب العراقي.

وتشير وثائق صادرة عن الهيئة العامة لتسويق النفط نشرتها اللجنة البرلمانية الاميركية الى ان سيفان حصل على مبلغ ١،٢ مليون دولار عندما كان وسيطا لشركة النفط لافريقيا والشرق الاوسط (افريكان ميدل ايست بتروليوم) التي يملكها "صديقه" فخري عبد النور.

وقد اتهمت لجنة التحقيق المستقلة حول "النفط مقابل الغذاء" سيفان بالتدخل مباشرة في اختيار الشركات للصادرات النفطية العراقية التي تجري في اطار البرنامج بينما كان يفترض ان يعود هذا القرار الى بغداد مما يشكل "تضاربا خطيرا في المصالح".

ورأت لجنة الكونغرس من جهتها ان اخطائه اخطر من ذلك موضحة انها يمكن ان تؤدي الى ملاحقته قضائيا في الولايات المتحدة خصوصا بتهمتي تبييض اموال والاحتيال.

من جهة اخرى اتهمت اللجنة موظفا برتغاليا في شركة التفتيش "سايبولت" بالحصول على ١٠٥ آلاف دولار من نظام صدام حسين لتسهيل تصدير كميات من النفط بطريقة غير مشروعة في ٢٠٠٢ .

وقالت اللجنة ان انطونيو كارلوس اوليفييرا الذي نشرت نسخا من حساباته المصرفية وبعض الصفحات من جواز سفره سمح للشركة النفطية الفرنسية "ايبيكس" بنقل كميات من النفط اكبر من الحمولة المحددة لناقلاتها.

وكانت صحيفة "وول ستريت جورنال" ذكرت في تشرين الاول الماضي ان مفتشا في الشركة الهولندية "سايبولت انترناشيونال بي في" التي كلفتها الامم المتحدة الاشراف على الصادرات النفطية العراقية تلقى اموالا من نظام صدام حسين لتزوير وثائق.

وقالت الصحيفة نقلا عن تقرير سري للنظام العراقي ان هذا المفتش تلقى ١٠٤ آلاف دولار. واوضحت ان عمليات الاحتيال هذه سمحت بجمع عائدات تبلغ تسعة ملايين دولار وزعت على صدام حسين ومسؤولين كبار آخرين في النظام العراقي السابق.

وعبرت اللجنة البرلمانية الاميركية عن ارتياحها لتعاون شركة "سايبولت" في التحقيقات.

من جهتها كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" انها اتصلت هاتفيا في البرتغال مع اوليفييرا الذي قال انه من كوادر "سايبولت" ونفى ان يكون عمل في العراق.

وتأتي هذه المعلومات بينما يفترض ان تستمع لجنة الكونغرس لشهود آخرين في اطار التحقيق في البرنامج.

وقال رئيس اللجنة السناتور الجمهوري نورمان كوليمان ان "هذه المعلومات الجديدة تدل على ان مشاكل البرنامج كانت اعمق واخطر بكثير مما كنا نعتقد حتى الآن".

العراق: هناك فضيحـــة نفط مقابـل إعادة إعمار أيضـــاً

جورج مونبيوت ، الغارديان

> نادرا ما يتم اتهام الشيوخ الجمهوريين ،الذين كرسوا مسيرتهم المهنية لمهاجمة الامم المتحدة بضراوة ،بالخجل. وبعد توصلهم إلى قناعة كاملة بأن تلك المنظمة الدولية تشكل مصدرا لمؤامرة تحاك ضد سيادة الولايات المتحدة ، كان اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي هؤلاء على أهبة الاستعداد للشروع في الهجوم الذي سوف يطيح بأمينها العام البغيض ، و يدمر منظمته. وقد كان الغرض من تقرير اعده رئيس مجلس الاحتياطي الفيديرالي الاميركي الاسبق بول فولكر هو لاثبات انه نتيجة للفساد الذي اعترى برنامج النفط مقابل الغذاء كان النظام العراقي السابق قادرا على دعم كينونته وتحويل مجرى مداخيل النفط التي كانت تتأتى من ذلك البرنامج لصالحه. لكن فولكر خرج بنتيجة اخرى.

وكما جاء في تقرير فولكر فان "المصدر الرئيسي للموارد المالية الخارجية للنظام العراقي (السابق)، قد جاء نتيجة للانتهاكات (التي مارسها ذلك النظام) بحق العقوبات المفروضة عليه من قبل الامم المتحدة، خارج اطار برنامج (النفط مقابل الغذاء) وقد اشتملت تلك الانتهاكات على "صفقات بيع غير شرعية" للنفط دأب عليها النظام السابق مع كل من تركيا و الأردن. وبينما كانت تجرى تلك الصفقات تحت انظار الدول الاعضاء في مجلس الامن التابع للامم المتحدة، بضمنها الولايات المتحدة، فان تلك الدول لم تفعل أي شيء بصددها. ويضيف فولكر في تقريره: " تقضي قوانين الولايات المتحدة بوقف برامج الدعم عن الدول التي تنتهك العقوبات التي تفرضها الامم المتحدة ما لم يتم التوصل إلى قرار يقضي بان استمرار تلك البرامج يصب في اطار المصلحة القومية. وهو ما فعلته الادارات المتعاقبة للولايات المتحدة".

وبكلمات اخرى، فعلى الرغم من ابلاغ حكومة الولايات المتحدة بشأن عمليات التهريب التي حصل بموجبها النظام العراقي السابق على حوالي ٤,٦ مليار دولار قررت السماح لها بالاستمرار. ويعود سبب ذلك إلى انها اعتبرت عمليات التهريب تلك في صميم مصلحتها القومية لانها سمحت للدول الصديقة "تركيا و الأردن" بتفادي الاثار السلبية للعقوبات المفروضة على العراق. وبذلك فقد جاءت الموافقة الضمنية بالنسبة لاكبر مصدر للاموال غير الشرعية التي حصل عليها النظام السابق من قبل مسؤولي الادارة الاميركية وليس اولئك التابعين للامم المتحدة.

ومن الصواب القول ان عمليات تدقيق حسابات الامم المتحدة كان من المفترض ان تكون أفضل حالا مما هي عليه الان. فقد وجدت بعض الاموال التي كان مصدرها برنامج النفط مقابل الغذاء طريقها لتصب في مصلحة اعضاء النظام السابق. بينما عمل احد مسؤولي الامم المتحدة، وبمساعدة من دبلوماسي بريطاني، على ضمان حصول احدى الشركات البريطانية على عقد كان من المفترض ان يذهب إلى شركة فرنسية بدلا من ذلك. حيث تتعلق القضية الاخطر في هذا الاطار بمسؤول يدعى ببينون سيفان، يزعم انه عمل على توجيه عائدات النفط العراقي لمصلحة احدى الشركات التي تحظى بدعمه وانه ربما حصل على ما يصل إلى ١٦٠,٠٠٠ دولار في المقابل. وقد اتخذ الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان اجراءات تاديبية ضد الرجلين، ووعد بنزع الحصانة الدبلوماسية عنهما في حالة اتهامهما . وهو ما يعد نقيضا صارخا قل وجوده للطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المزاعم الاشد خطورة التي يتورط بها مسؤولوها. وقبل اربعة أيام من صدور تقرير فولكر الذي اعلن فيه نتائج تحقيقاته بشان النظام العراقي السابق ، نشر المفتش العام الاميركي لشؤون اعادة اعمار العراق تقريرا اخر حول سلطة التحالف المؤقتة CPA وهي الجهة الاميركية التي ادارت شؤون العراق بين نيسان ٢٠٠٣ وحزيران ٢٠٠٤ وتنحصر مهمة المفتش العام في التأكد من الأموال التي انفقتها تلك السلطة كانت مبررة. وهو ما لم يحدث ابدا. فخلال ١٤ شهرا فقط تم فقدان اثر ٨,٨ مليارد دولار من دون الحصول على أي ترخيص رسمي. وهو مبلغ يفوق ما كافح الدكتاتور الزائيري موبوتو سيسيسيكو لسرقته خلال ٣٢ عاما . وما يصل إلى ٥٥٠٠٠ مرة ضعف المبلغ الذي يزعم ان سيفان تسلمه في اطار القضية المذكورة.

وقد وجد المفتش العام الاميركي ان السلطة كانت " مثقلة بلا كفاءة وسوء ادارة خطيرين" وهو ما يعتبر رأيا معتدلا، حيث تشير تحقيقات اخرى إلى ان سلطة التحالف المؤقتة قد ابتليت بقضايا تنطوي على سجلات مالية زائفة واحتيال وفساد

وقد ابلغ احد المستشارين البريطانيين الذي عمل مع مجلس الحكم العراقي السابق برنامجا لهيئة الاذاعة البريطانية بان مسؤولي سلطة التحالف المؤقتة كانوا يطلبون دفع رشاوى تصل إلى ٣٠٠٠٠٠ دولار مقابل منح عقود لمقاولين. اما الاموال العراقية التي وضعت القوات الاميركية اليد عليها فقد اختفت بكل بساطة. وقد تم توزيع نحو ٨٠٠ مليون دولار على قادة اميركيين من دون ان يتم احتساب تلك المبالغ أو زنتها في الأقل. فيما تم نقل ١,٤ مليار دولار اخرى بالطائرات من بغداد إلى مقر الحكومة المحلية الكردية من مدينة اربيل، ولم تتم رؤيتها بعد ذلك.

وكان يجري منح العقود للشركات الاميركية من قبل سلطة التحالف المؤقتة من دون اية ضمانات مالية، وكانت تلك العقود تعطى من دون اجراء مناقصات تنافسية، وعلى هيئة صفقات "كلفة مضافة" أي ان تلك الشركات تحصل بموجب تلك العقود على التكاليف التي تترتب عليها مضافا اليها نسبة من تلك المصاريف على شكل فائدة. بعبارة اخرى، فقد كان لدى تلك الشركات حافزا قويا لانفاق قدر ما يمكنها من الاموال. ونتيجة لذلك ، فعلى ما يبدو حصلت السلطة على تقديرات مالية فظيعة مقابل الخدمات التي كانت تنالها. فعلى سبيل المثال، يزعم مدققو حسابات البنتاغون انه في اطار احد العقود تقاضت احدى شركات مجموعة هاليبرتون من وزارة الدفاع ثمنا اعلى مما ينبغي بحيث وصل مقدار المغالاة في القيمة لاستيراد منتجات وقود إلى ٦١ مليون دولار. وكما يظهر فقد تمت اجازة مثل تلك الحالات. ففي شهر تشرين الثاني، حصلت صحيفة النيويورك تايمز على رسالة ارسلتها احدى ضابطات سلاح المهندسين التابع للجيش الاميركي التي تقول فيها: (لن) ارضخ للضغوط السياسية التي تمارسها السفارة الاميركية من اجل مخالفة نزاهتي أو ادفع ثمنا اعلى مما ينبغي في صفقة شراء الوقود". وقد تم دحض اراء تلك الضابطة من قبل مرؤوسيها الذين اصدروا مذكرة اصروا فيها على ان الاسعار المقدمة من قبل تلك الشركات كانت "منصفة ومعقولة" ، وانه لن يطلب من الشركة تقديم ما يلزم لتبرير تلك الاسعار.

كما أتضح ان شركات اخرى طالبت سلطة التحالف بدفع تكاليف اعمال لم تقم بها ابدا، أو قامت بمنح جزء ضئيل فقط مما حصلت عليه إلى مقاولين ثانويين للقيام بتلك الاعمال. حتى حينما كانت تجرى مواجهة السلطة بالدليل القاطع على قيام تلك الشركات باعمال محظورة، فقد استمرت السلطة بالاستفادة من خدماتها.

وحينما اوصى المفتش العام بان يحجب الجيش الاميركي الاموال المترتبة عليه لتلك الشركات التي أتضح انها غالت في تكاليف خدماتها، لم يستجب احد لطلبه، ولم تجر محاكمة أو معاقبة اية جهة، فيما رفضت وزارة العدل الاميركية ان تقدم يد العون لأولئك الذين حاولوا مرارا بلا جدوى معاقبة تلك الشركات.

وما يزيد من خطورة ذلك كله، هو ان أكثر من نصف الاموال التي انفقتها سلطة التحالف المؤقتة بشكل هبات لا تعود ملكيتها للحكومة الاميركية بل للشعب العراقي و كان ياتي معظمها من النفط الذي كان التحالف يعمل على بيعه، واذا كنت تعتقد بان برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للامم المتحدة كان مليئا بالثغرات، الق نظرة فقط على برنامج النفط مقابل اعادة الاعمار التابع لسلطة التحالف السابقة. فطوال المدة التي تولت فيها تلك السلطة ادارة شؤون البلاد، لم يكن هناك أي نظام مقياسي للنفط المتدفق عبر خطوط النقل العراقية، بما يعني انه لم تكن هناك اية طريقة لمعرفة المقدار الذي كان تستخرجه السلطة من ثروة العراق النفطية ، أو فيما إذا كان يجري دفع اثمان مجزية لها.

وطبقا للهيئة الدولية للمراقبة. التي كانت تشرف على مراقبة حسابات السلطة فان الاخيرة كانت "غير قادرة على معرفة الكميات التقديرية من البترول... الذي كان يجرى تهريبه".

لقد كانت سلطة التحالف المؤقتة دؤوبة، وبشكل مؤلم على خرق قرارات الامم المتحدة. فكما تشير منظمة كريستيان ايد فقد كان يفترض بان تخضع عمليات توزيع الاموال العراقية من قبل السلطة إلى الرقابة الدولية منذ البداية، لكن لم يجر تعيين اي من مدققي الحسابات حتى نيسان ٢٠٠٤ .أي قبل شهرين فقط من انتهاء التفويض الممنوح للسلطة. حتى عندما تم تعيينها، لم تكن تلك الهيئة قادرة على محاسبة السلطة أو حتى طلب التنسيق معها لاداء العمل المنوط بها. ويشير ما يكفي من المعلومات المتسربة إلى ان ما يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار من عائدات النفط العراقي قد جرى "تحويل مسارها " (وهو التعبير الاكثر تهذيباً لـ "سرقتها") للمساعدة في تغطية تكاليف الاحتلال العسكري للعراق.

ترجمة: عمار اسعد
عن صحيفة الغارديان

شركة النفط الروسية لوك أويل تحاول العودة إلى العراق

قالت شركة النفط الروسية لوك أويل إنها تجري محادثات مع الحكومة العراقية لاستعادة حقوق تطوير حقل نفط غربي القرنة ، وتأمل بالحصول على موافقة سريعة من بغداد بعد انتهاء الانتخابات العامة.

وتتطلع لوك أويل إلى استعادة حقوق العمل في الحقل التي حصلت عليها في عهد النظام السابق، وإن كانت هناك أنباء عن تعثر المحادثات أواخر العام الماضي.

وقال رئيس الشركة فاجيت الكبيروف إنه يعتقد بأن منطقة حقل غربي القرنة واعدة للغاية. مشيرا إلى أن الاتحاد السوفياتي سابقا كان يعمل فيها بنشاط كبير .

ولدى لوك أويل بالفعل مكتب في العراق كما أن الكبيروف نفسه زار العراق في وقت سابق من هذا العام. وذكر المسؤول النفطي أن مجموعة كبيرة من الخبراء العراقيين يتدربون أيضا بروسيا في الوقت الحالي.

وكانت شركات روسية أبرمت عقودا بقيمة نحو ٤ مليارات دولار مع حكومة صدام، ولكن الإطاحة به جمدت تنفيذ هذه العقود وأثارت احتمال إلغائها كلية ومنحها لاحقا لشركات من الدول التي شاركت بالحرب على العراق في آذار ٢٠٠٣ .

يشار إلى أن بغداد طلبت من شركات النفط العالمية نهاية العام الماضي تقديم عروض لتطوير حقول نفطية.

ولدى العراق ثاني أكبر احتياطي عالمي للنفط يقدر بنحو ٢٠٠ مليار برميل. إلا أن تطوير تلك الحقول يعتمد بدرجة كبيرة على الحالة الأمنية حيث تتعرض منشآت النفط لهجمات متكررة. ورغم ذلك أعلن مسؤولون عراقيون نهاية العام الماضي أنه تم تخصيص ٣ مليارات دولار في موازنة العام الحالي لإعادة تأهيل صناعة النفط.

ويبلغ إنتاج نفط العراق حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا ويأمل في زيادته العام الحالي. كما بلغت صادراته أواخر العام الماضي معدلا يوميا وصل إلى ١,٥٥ مليون.

شركة بريطانية تفوز بامتياز نفطي في مصر

قالت شركة بارن إينرجي البريطانية للنفط إنها فازت بترخيص للتنقيب عن البترول بمنطقتين في خليج السويس بمصر.

ويأتي الفوز بهذين الامتيازين بعد موافقة مجلس الشعب المصري العام الماضي على منح الشركة ذاتها امتيازا آخر في منطقة شرق كنايس.

وقال الرئيس التنفيذي فينيان أوساليفان في بيان إن المنطقتين اللتين تقعان قرب حقول منتجة بالفعل تعززان أنشطة الشركة في مجال التنقيب بمصر.

وارتفع سعر سهم الشركة ١,٧٪ بعد إعلانها الفوز بالامتياز ليصل إلى ٤٨٥ بنسا أوائل المعاملات الصباحية، مقتربا من أعلى مستوى له في عام والبالغ ٤٩١ بنسا. وتتركز الأنشطة الرئيسية لشركة بارن في غرب أفريقيا وبحر قزوين.

يشار إلى أن إنتاج مصر من النفط الخام ارتفع في كانون الثاني الماضي إلى ٥٩٠٣٢٣ برميلا يوميا من ٥٧١٣٣٠ في الشهر السابق له.

وتستهلك مصر نحو ٥٧٠ ألف برميل يوميا من النفط ولديها ٢,٩ مليار برميل احتياطي، لكنها تعاني من تقادم حقول النفط المنتجة فيها وعدم وجود استكشافات كبيرة منذ عام ١٩٩٩

ويقول محللون إن مصر قد تصبح دولة مستوردة للنفط عام ٢٠١٠ لذلك اتجهت إلى تنمية قطاع الغاز.

أسعار النفط تتجاوز ٤٨ دولارا للبرميل

فيننا، النمسا (سي أن أن) ارتفعت أسعار النفط الخام الأجلة إلى أكثر من ٤٨ دولارا للبرميل في تعاملات نهاية الاسبوع، بعد هبوطها قبل يوم.

ويتوقع الخبراء أن يستقر سعر النفط خلال الأيام القادمة، وألا يتجاوز التغير في الأسعار نطاقا محدودا، بعد حالة من الاضطراب في الأسعار شهدتها الأيام الماضية على خلفية التوتر حول إيران.

وقد صعدت أسعار النفط الجمعة مدعومة بتوقعات لتخفيضات محتملة لإنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وعادلت خسائرها في الجلسة السابقة التي أثارتها زيادات قوية في المخزونات البترولية الأمريكية.

لكن حجم التعاملات كان ضعيفا في جلسة تداول قصيرة في بورصة نايمكس بنيويورك قبل عطلة في الولايات المتحدة الاثنين الماضي.

وأغلق سعر الخام الأمريكي الخفيف للعقود الآجلة مرتفعا ٨١ سنتا إلى ٤٨,٣٥ دولارا للبرميل.

وكانت أسعار البترول قد اضطربت بعد توقع منظمة أوبك زيادة الطلب على البترول خلال العام الحالي إلى ٨٣,٨ مليون برميل، بزيادة قدرها خمسة في المائة عن توقعات المنظمة الشهر الماضي، وفقا للأسوشيتد برس.

وارتفعت الأسعار الأسبوع الماضي على خلفية مخاوف من خفض منظمة أوبك لإنتاجها إلى مليون برميل يوميا.وفي بورصة البترول الدولية بلندن نهاية الأسبوع، صغر سعر خام القياسي الأوروبي مزيج برنت ٥٢ سنتاً ليغلق على ٤٦,٣٤ دولاراً للبرميل.

ارتفاع أسعار النفط وهبوط الدولار بعد أنباء إيران

قفزت أسعار النفط في التعاملات الأوروبية اواخر الاسبوع في أعقاب أنباء من إيران حول إطلاق صاروخ على منطقة مهجورة في إقليم بوشهر حيث يوجد مفاعل نووي يولد الطاقة الكهربائية.

وصعد سعر الخام الأميركي الخفيف دولارا ليصل إلى ٤٨,٢٦ دولار للبرميل عبر التعاملات الإلكترونية على شبكة أكسي في سوق نايمكس.

وقفز سعر خام برنت في بورصة البترول الدولية اللندنية ١,١١ دولار ليبلغ ٤٦,٥٠ دولار للبرميل.

من جانب آخر هبط الدولار الأميركي لأدنى مستوياته مقابل اليورو والفرنك السويسري بعد أنباء عن إطلاق الصاروخ في إيران من طائرة مجهولة. وسجل اليورو ارتفاعا لأعلى مستوياته وبلغ ١,٣٠٦٥ دولار.

وأفاد متعاملون في ميلون بيسبرغ أن حركة هبوط الدولار قد تزامنت مع الأنباء الواردة من إيران.

وعاد الدولار ليسترد بعض خسائره بعد تقرير أظهر زيادة تجاوزت التوقعات في عمليات بناء المساكن بالولايات المتحدة.

ونفى الحرس الثوري الإيراني نبأ إطلاق الصاروخ من طائرة على منطقة قرب مدينة ديلم الذي أذاعه التلفزيون الوطني في وقت سابق، كما نفى نبأ لاحقا أذاعه التلفزيون عن احتمال أن يكون الانفجار ناجما عن سقوط خزان وقود من طائرة.